

Distr.: Limited  
7 June 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات

### الدورة الثانية عشرة

فيينا، ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## مشروع التقرير

### إضافة

## ثالثاً - منتدى لإجراء مناقشات حول بناء القدرات والمساعدة التقنية

١ - نظر الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، خلال الجلستين المشتركتين المعقودتين مع فريق استعراض التنفيذ في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، في البند ٥ من جدول أعماله المعنون "منتدى لإجراء مناقشات حول بناء القدرات والمساعدة التقنية"، وكذلك في البند ٤ المعنون "المساعدة التقنية" من جدول أعمال فريق استعراض التنفيذ. وعُقدت الجلستان المشتركتان تماشياً مع قرار المؤتمر ١/٦، الذي طُلب فيه إلى الأمانة أن تنظّم هيكلَ جداول الأعمال المؤقتة لفريق استعراض التنفيذ وسائر الهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث يُتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات، ووفقاً لخطة العمل المتفق عليها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.<sup>(١)</sup>

٢ - وقدم ممثل للأمانة مذكرةً عنوانها "المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة في إطار الاستعراضات القطرية" (CAC/COSP/IRG/2018/CRP.2). وأشار إلى أن الخلاصات الوافية للاستعراضات القطرية المنجزة في الدورة الثانية لتسعة بلدان كانت قد وُضعت في صيغتها النهائية بحلول موعد انعقاد الاجتماع، وأوضح أن ستاً منها تضمنت احتياجات من المساعدة التقنية. ومن بين الاحتياجات المحددة، تعلق الثلثان بالفصل الثاني من الاتفاقية (التدابير الوقائية) وتعلق الثلث الأخير بالفصل الخامس منها (استرداد الموجودات). وبشكل عام، تعلق معظم الاحتياجات التي شاع ذكرها ببناء القدرات، وخصوصاً فيما يتعلق بتحسين المهارات التقنية والقدرة على رصد

(١) ترد في تقرير الدورة التاسعة لفريق استعراض التنفيذ معلومات عن حلقة النقاش والمناقشات اللاحقة التي أجراها الفريقان العاملان في إطار جلستهما المشتركتين بشأن اتخاذ استعراضات تنفيذ الاتفاقية كأساس لوضع البرامج.



البيانات وتقييمها، وحددت بضع دول أيضاً احتياجات إلى المساعدة التشريعية. وأشار أيضاً إلى أن المناقشات التي دارت أثناء الزيارات القطرية كثيراً ما ركزت على القواعد بشأن العملات الافتراضية والمشفرة، ولكن لم تحدد سوى دولة واحدة حاجتها إلى المساعدة المتعلقة بمصادرة العملات الافتراضية. وذكر ممثل الأمانة أيضاً أن بعض الدول التي حددت احتياجات من المساعدة التقنية في الدورة الأولى لم تكرر ذلك في الدورة الثانية. وإذا أمكن تفسير هذا الأمر باعتباره إشارة إلى النتائج الملموسة التي حققتها متابعة توصيات الدورة الأولى، فسيلازم مع ذلك توفر المزيد من المعلومات للتمكن من تأكيد هذه الملاحظة المشجعة.

٣- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية دعماً لتنفيذ الاتفاقية، عرض الممثل عدداً من الإجراءات المتخذة، بما في ذلك نهج المنصات الإقليمية لتسريع تنفيذ الاتفاقية في شرق أفريقيا وجنوب شرقي آسيا، الذي يموله صندوق المملكة المتحدة للرخاء. كما واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعمه لتعزيز الشبكات الإقليمية المعنية باسترداد الموجودات ومصادرتها. ثم قدم ممثل الأمانة الدراسة المعنونة "إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها على نحو فعال" (CAC/COSP/WG.2/2018/CRP.1) وكذلك وثيقة "مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة" (CAC/COSP/WG.2/2018/3). وذكر أن الأمانة، أثناء مواصلة العمل بشأن الوثيقتين، شجعت الدول على الاستمرار في تزويدها بالتعليقات والممارسات الجيدة. وأكد أيضاً على الطابع غير الملزم للمبادئ التوجيهية، وشرحت الأمانة أن هذه المبادئ وضعت للاستلها من أجل الدول الراغبة في تحسين أو مراجعة هياكلها الخاصة بإدارة الموجودات.

٤- وعقب الملاحظات الاستهلالية التي قدمها ممثل الأمانة، عرض منسق المبادرة المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") لمحة عامة ركزت على أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي نفذتها المبادرة منذ الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني باسترداد الموجودات.

٥- وأوضح منسق المبادرة أن مشاريع المساعدة القطرية هي برامج متعددة السنوات تغطي طائفة واسعة من الأنشطة، من بينها التحليل التكتيكي ووضع استراتيجيات لاسترداد الموجودات وأساليب التحقيق المالي وإقرارات الذمة المالية وعمليات مراجعة الحسابات من أجل استخلاص الأدلة الجنائية في سياق التحضير للقضايا، وتقديم المشورة بشأن إدارة القضايا، وتيسير الاتصالات والتشاور بشأن القضايا مع الولايات القضائية الأخرى، وكذلك المساعدة في معالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وأشار إلى العمل مع وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون والمدعين العامين والسلطات المركزية والقضاة والموظفين القضائيين. وذكر أن تقديم هذه المساعدة يستلزم توفير أنشطة عامة لبناء القدرات ودعم محدد الأهداف لمعالجة القضايا. وتشمل منهجية المساعدة التي توفرها مبادرة "ستار" تنظيم حلقات عمل تدريبية وتعيين مشرفين وتيسير التعاون على الصعيدين المحلي والدولي.

٦- وذكر منسق المبادرة أن ٢٠ بلداً تلقى في العام الماضي مساعدة عن طريق المبادرة، وأن المبادرة يَسُرَّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تنظيم المنتدى العالمي لاسترداد الموجودات، الذي شاركت في استضافته الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وجمع ٢٥٠ مشاركاً مثلوا

٢٦ ولاية قضائية. وعُقد ما لا يقل عن ١٠٠ اجتماع ثنائي نوقشت فيها قضايا جارية، وذلك بالتركيز على أوكرانيا وتونس وسري لانكا ونيجيريا.

٧- وواصلت مبادرة "ستار" عملها في مجال تطوير النواتج المعرفية، ودعم نشر أدلة بشأن الملكية الانتفاعية وإعداد الصيغة النهائية من "المبادئ التوجيهية لتحقيق الكفاءة في استرداد الموجودات المسروقة" التي وضعت خلال عملية لوزان.

٨- وقدم ممثل للأمانة معلومات أساسية عن حلقة النقاش بشأن المبادرات الرامية إلى تعزيز التقدم في معالجة قضايا استرداد الموجودات.

٩- وقدم مناظر من الولايات المتحدة إلى المجتمعين معلومات عن المنتدى العالمي لاسترداد الموجودات الذي استضافته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأوضح أن هذا المنتدى قد أنشئ إثر مؤتمر قمة لندن المعني بمكافحة الفساد المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استجابة للاحتياجات الناشئة لأربعة بلدان تم التركيز عليها، وهي أوكرانيا وتونس وسري لانكا ونيجيريا. وتمثل هدف المنتدى في تعزيز استرداد الموجودات بوسائل منها بناء القدرات والتعاون وإحراز تقدم في تناول قضايا واقعية تتعلق باسترداد الموجودات. وحضر المنتدى ممارسون مشاركون في قضايا جارية في البلدان التي جرى التركيز عليها وتضمن برنامج عمله جلسات عامة تناولت مختلف المواضيع ذات الصلة. وتضمن البرنامج أيضاً دورات تقنية اندرجت ضمن ثلاثة مسارات للعمل، واستهدفت المدعين العامين، ومقدمي المساعدة التقنية، وموظفي وحدات الاستخبارات المالية. وكان هناك أيضاً مسار عمل مستقل لمنظمات المجتمع المدني. وأوضح أن المنتدى هو عملية تشمل إعداد خرائط طريق لكل من البلدان التي جرى التركيز عليها، وأنشطة لبناء قدرات الممارسين، ومناقشات لقضايا وطنية، وتقديم المساعدة التقنية في إطار الاجتماع، وكذلك أعمال متابعة بعده بغية بناء قدرات هذه البلدان في الأمد الطويل. وأوضح أن المناقشات التي جرت أثناء الحدث قد يسّرت إحراز تقدم على الصعيد العملي في القضايا المتناولة في البلدان الأربع الجاري التركيز عليها، وأبرز النتائج الملموسة التي أسفر عنها المنتدى، ولا سيما توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الدولي وسويسرا ونيجيريا من أجل رد مبلغ مقداره ٣٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى نيجيريا.

١٠- وعرض المناظر من سري لانكا الجهود التي بذلت منذ تغيير النظام في سري لانكا في عام ٢٠١٥. وأوضح أن الحكومة الجديدة وجهت نداء عالمياً من أجل إعادة الموجودات المسروقة من الخارج. وأكد في هذا السياق على الصعوبات المحددة التي يمكن للبلدان أن تواجهها في سياق التعاون الدولي، وعلى أهمية إقامة آلية للتنسيق على الصعيد الوطني. وأكد المتكلم أيضاً على أهمية الإرادة السياسية، التي أدت فيما يخص سري لانكا إلى أمور منها إنشاء وحدة معنية بالجرائم المالية لدى الشرطة، وتعزيز الوكالة الرئيسية لمكافحة الفساد. وشملت الجهود الأخرى تحسين الإطار القانوني، من خلال عملية تشاركية انخرط فيها المجتمع المدني. وأوضح المتحدث أن هذه الجهود استفادت من المساعدة المقدمة في سياق المنتدى ومن التدريب المقدم في مجال استرداد الموجودات، الذي بلغ ذروته بعقد أكثر من ٣٨ اجتماعاً مع النظراء الدوليين بشأن القضايا العالقة. وأعرب عن تفاؤله رغم أن التعاون الدولي لا يزال يطرح تحديات على صعيد التعامل مع عدد قليل من

الولايات القضائية، ودعا إلى الاستمرار في اعتبار مسألة استرداد الموجودات أولوية عالمية وإلى استثمار الموارد في مجال استرداد الموجودات.

١١- وأشارت المناظرة من النرويج إلى ضرورة النظر إلى استرداد الموجودات في السياق العام لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في سياق المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية. وأكدت على ضخامة مهمة تعبئة الموارد من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبيّنت أنه لا يزال يلزم تحويل التقدم المحرز في قضايا معينة إلى زخم منهجي ومتسق. وأبلغت عن التحديات في التحقيق في قضايا الفساد الكبرى وملاحقة مرتكبيها قضائياً في النرويج، بما في ذلك الفترات الزمنية الطويلة التي يستغرقها اختتام القضايا. وأكدت على استعداد النرويج لمواصلة دعم الشبكات الإقليمية للممارسين، وعلى أهمية المساعدة التقنية كمؤشر للدعم السياسي، وعلى الحاجة إلى ضمان استقلال الممارسين.

١٢- وأكدت المناظرة من مبادرة "ستار" مجدداً على الطبيعة المستمرة لعملية المنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأوضحت أن الأعمال التحضيرية لهذه المناسبة تمثل جهداً تعاونياً بين البلدان الأربعة التي شكلت محور تركيز المنتدى والولايات القضائية المتعددة المعنية. وشملت هذه الأعمال تقديم المساعدة التقنية مثل التدريب، وإسداء المشورة القانونية، وتنظيم الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف، والحوار، وإشراك المجتمع المدني.

١٣- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب المتكلمون عن تقديرهم للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات، واعترفوا بقدرته على بناء الزخم السياسي وتحقيق التوافق في الآراء، بما في ذلك بشأن مبادئ الشفافية. وأشار المتكلمون مع التقدير إلى المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة والعمل الذي تضطلع به. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل إعادة الموجودات المسروقة في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واقترح الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا الصدد، بما في ذلك تجميع المعلومات بشأن رفض الطلبات. وأعرب المتكلمون أيضاً عن تقديرهم لعمل الأمانة على إعداد مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن تبادل المعلومات في الوقت المناسب، ومبادئ توجيهية بشأن إدارة الموجودات المعادة. وأبرز متكلم آخر التحديات التي تواجهها الدول في ضمان التعاون الدولي باستخدام الإجراءات الإدارية والمدنية من أجل استرداد الموجودات المسروقة، وحث على مواصلة مناقشة هذا الموضوع في سياق الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات وفي إطار أنشطة المساعدة التقنية. ومع التسليم بهذه التحديات، شدد متكلم آخر على ضرورة التركيز أيضاً على تعزيز التعاون في الإجراءات الجنائية.

١٤- وأعرب العديد من المتكلمين عن استعدادهم لتقديم المساعدة التقنية وقدموا الخطوط العريضة لبرامجهم الإقليمية والمواضيعية الخاصة بالمساعدة التقنية. كما شددوا على أهمية الشراكات، بما في ذلك من خلال دعم الشبكات وتحقيق التآزر مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة، من أجل الاستفادة على أفضل وجه من الموارد والمعارف والخبرات المتاحة وتجنب الازدواجية في تقديم المساعدة التقنية. وأكد أحد المتكلمين على ضرورة اتباع نهج متكامل ومتسق وقطري قيادةً وتنفيذاً للمساعدة التقنية. وأبرز متكلم آخر فوائد نشر تقارير الاستعراضات القطرية الكاملة من أجل تعزيز فهم احتياجات الدول الأطراف المستعرضة من المساعدة التقنية.

وأشار أحد المتكلمين إلى أهمية الربط بين التقارير المواضيعية المتعلقة بالالتجارات من دوري الاستعراض وبرمجة المساعدة التقنية، وإلى أهمية إشراك المجتمع المدني في الأنشطة ذات الصلة.

١٥- ونُظِّمت حلقة نقاش بشأن الشراكات في مجال استرداد الموجودات، وقُدِّم ممثل للأمانة معلومات أساسية عن موضوع هذه الحلقة.

١٦- وقُدِّم المناظر من ألمانيا ومن المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحكومة معلومات إلى الفريق بشأن "الحوار بين أفريقيا وأوروبا بشأن استرداد الموجودات"، الذي نظَّمته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمركز الدولي لاسترداد الموجودات في برلين يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨. وأشار المناظران إلى أن هذا الحوار نُظِّم في ضوء التزام ألمانيا باسترداد الموجودات كوسيلة لتعبئة الموارد المحلية. وأشار المناظران إلى أن المشاركين في هذا الحوار اتفقوا على أنه، في حين توفر الاتفاقية الإطار الخاص بالتعاون الدولي بشأن قضايا الفساد واسترداد الموجودات، فإن التعاون مسؤولية مشتركة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلب. وأبرز أن المشاركين ما زالوا يواجهون صعوبات خاصة فيما يتعلق باشتراط تدابير تمكينية لاسترداد الموجودات، مثل تدابير تحريم فعل الإثراء غير المشروع والمصادرة غير المستندة إلى إدانة للثروة المجهولة المصدر. ومن بين التدابير المقترحة التي من شأنها تيسير استرداد الموجودات تعزيز الإجراءات المتخذة بشأن المصارف والمحامين وسائر العناصر التمكينية الأخرى في البلدان التي توجد فيها الموجودات.

١٧- وقُدِّم المناظر من سويسرا لمحطة عامة عن "عملية أديس" وعن تجربة بلده في مجال استرداد الموجودات. وأوضح أن إثيوبيا وسويسرا استهلتا "عملية أديس" بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل الجمع بين مختلف الخطط المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، واسترداد الموجودات، والتنمية المستدامة. وتتضمن هذه العملية ثلاثة مسارات للعمل، هي إدارة الموجودات المضبوطة والمصادرة؛ والاستخدام النهائي للموجودات المعادة دعماً لأهداف التنمية المستدامة؛ والتفاوض على اتفاقات بشأن إعادة الموجودات. وأكد أن القضايا، رغم اختلافها واتصالها ببلدان واحتياجات ومبالغ مختلفة، تنطوي على أوجه تشابه وتوصيات عامة بشأن تعزيز التعاون، ولا سيما بشأن أهمية الشراكات.

١٨- وقُدِّم المناظر من الصين "عشر توصيات بشأن استرداد الموجودات"، وهي التوصيات التي اعتمدت مؤخراً باعتبارها نتيجة لمناقشات جرت في إطار حلقة عمل تدريبية بشأن استرداد الموجودات نظمتها، في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٨، شبكة الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون (ACT-NET) التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وقد جمعت هذه التوصيات في إطار ثلاثة عناوين. ففي إطار العنوان الأول، وهو "الالتزام"، أعاد أعضاء الرابطة تأكيد التزامهم السياسي بالاتفاقية ورفض توفير ملاذ آمن لمرتكبي جرائم الفساد ولعائدات الفساد. أما الجزء الثاني، وعنوانه "التعاون"، فيُطلَب فيه إلى أعضاء الرابطة أن يستخدموا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل استباقي كأساس قانوني لتبادل المساعدة القانونية واسترداد الموجودات. وأخيراً، وفي إطار العنوان الثالث، شُدِّد أيضاً على أهمية "بناء القدرات". وأكد المناظر من جديد التزام بلده برفض توفير ملاذ آمن للمسؤولين الضالعين في أعمال الفساد

والموجودات المتأنية على وجه غير مشروع، استناداً إلى مفهوم "عدم التسامح مطلقاً مع الفساد، وكفالة انعدام الثغرات في آليات استرداد الموجودات، وإزالة كافة العقبات القائمة أمام التعاون".

١٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب المتكلمون بتنظيم "الحوار بين أفريقيا وأوروبا بشأن استرداد الموجودات" وبـ "عملية أديس". وأشار عددٌ متكلمين إلى تجارب بلدانهم في مجال تبادل المعلومات والاستخبارات لأغراض استرداد الموجودات، وإلى التجارب الناجحة التي حققتها والتحديات التي واجهتها في حجز وتجميد ومصادرة العائدات المتأنية من الفساد. وشدد المتكلمون على أهمية الشبكات الإقليمية المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في تبادل المعلومات المتصلة بالقضايا، فضلاً عن دور وحدات الاستخبارات المالية ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية. وأكد المتكلمون أيضاً على أهمية المساعدة التقنية في مجال استرداد الموجودات.

٢٠- واقترح أحد المتكلمين عقد منتديات ماثلة، مثل المنتدى العالمي لاسترداد الموجودات، في مناطق أخرى.

٢١- وشدد ممثل للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد على الأهمية الحاسمة لتعليم وتدريب الممارسين في مجال مكافحة الفساد، وقدم لمحة عامة عن برامج الأكاديمية، بما في ذلك درجة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد.

٢٢- ورحب عدد من المتكلمين بتنظيم جلسات مشتركة بين الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات وفريق استعراض التنفيذ.